وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1
معهد الهندسة المعمارية والعمران
مختبر الطفل، المدينة والبيئة

الندوة الدولية الخامسة حول
المدينة والسكن
إشكالية التوسعات العمرانية والسكن العشوائي
باتنة، 20-21 أكتوبر 2024

تأثير الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الأحياء العشوائية على المدينة الجزائرية.

المؤلف الأول (طالب دكتوراه، غربي عبد الحق) (أ)، المؤلف الثاني (طالب دكتوراه، خيري رياض) (ب)، المؤلف الثالث (طالبة دكتوراه، بوقشبية هناء) (ج)

(أ) انتماء المؤلف الأول: (ab.gherbi@univ-skikda.dz، مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية LRES جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة)

(ب) انتماء المؤلف الثاني: (ri.khiri@univ-skikda.dz، مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية LRES جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة)

(ج) انتماء المؤلف الثالث: (hena.boukachabia@univ-annaba.dz، مخبر تحليل العمل والدراسات الأرغونومية، جامعة باجي مختار عنابة)

الملخص

لطالما عرفت المدينة الجزائرية مختلف السياسات الحضرية التي ساهمت في نشأتها، بداية من السياسة الحضرية الكولونيالية 1914-1962 التي عرفتها أغلب المدن الجزائرية الكبرى حاليا مرورا بالسياسة الحضرية الاشتراكية 1962-1989 بعد الاستقلال وما عرفته من أدوات تعمير سايرت المنظومة الحضرية أنذاك وصولا إلى ما بعد المرحلة الاشتراكية وبداية اعتماد أدوات التهيئة والتعمير الحالية المكرسة للمبادئ الرأسمالية منذ 1990.لعل هذه الفترات التاريخية التي مرت بها المدينة الجزائرية أثرت وتأثرت بها، وربما من أبرز الاشكالات التي عرفتها المدينة الجزائرية على غرار السكن، النقل الحضري، نقص مختلف التجهيزات ...إلخ، نجد اشكالية الانشطة الاقتصادية غير الرسمية التي ظهرت في المدينة الجزائرية نتيجة ظهور مختلف الأحياء العشوائية بسبب مجموعة من الظروف التاريخية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الهجرة الداخلية وما خلفته في المدينة الجزائرية من اشكال وظواهر لا حضرية، تهدف مدخلتنا هذه والمعنونة ب ": تأثير الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الأحياء العشوائية على المدينة الجزائرية" إلى مناقشة ومحاولة فهم الظاهرة ومحاولة تقديم تحليلات واقعية للظاهرة تقترب من تفسير الظاهرة ميدانيا، ايظا محاولة الوصول إلى القانون العام الذي يحكم نشوء وتطور ظاهرة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الأحياء العشوائية وتأثيرها على المدينة الجزائرية، اعتمدنا في هذه المداخلة على مقاربة وصفية استقرائية ومناقشة أغلب الأدبيات التي لها علاقة بالموضوع ومناقشة أغلب النقاط المحورية كأسباب ظهور الأحياء العشوائية، أيظا كيفية نشأة ثقافة الاقتصاد غير الرسمي في المدينة الجزائرية، مرورا بالمظاهر العامة للاقتصاد غير الرسمي وتأثيره على مورفولوجية المدينة الجزائرية.

في الاخير توصلنا إلى مجموعة نتائج كضعف اهتمام السياسة العامة للجزائر بقطاع السكن في المرحلة الاشتراكية 1962-1989 وتوجيه الموارد المالية إلى القطاعات الاقتصادية الكبرى أدى إلى ظهور الأحياء العشوائية بمختلف المدن الجزائرية نتيجة التحول الاجتماعي الملح من الظاهرة الريفية نحو الظاهرة الحضرية أنذاك بالإضافة إلى مستويات النمو الديمغرافي المرتفعة التي عرفتها الجزائر أيظا إلى ظهور الأحياء العشوائية في ضواحي المدن ونظرا للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه الاحياء أدى إلى ضرورة خلق أنشطة اقتصادية غير رسمية لتلبية حاجيات السكان بالإضافة إلى تأثير

الاحياء العشوائية والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية على الحياة العامة وعلى مورفولوجية المدينة، ايظا بروز المشاكل البيئية كالتلوث والرمي العشوائي للنفايات وعدم احترام مخططات تسيير النفايات المنزلية و الصناعية وردمها التقني نتيجة الإدارة العشوائية والعفوية لمخلفات الانشطة الاقتصادية غير الرسمية وأخيرا التأثير على التخطيط الحضري الرسمي كتغيير استخدام الأراضي وصعوبة تقديم الخدمات الرسمية...

الكلمات المفتاحية: الأحياء العشوائية، الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد غير الرسمي، المدينة الجزائرية، مورفولوجية المدينة.

المقدمة

1. لطالما كانت الظاهرة الحضرية بالعالم أحد ابرز المتطلبات التي تشد اهتمام السكان، وزاد الاهتمام بها في القرن الماضي مع بروز الثورة الصناعية في أوروبا وزيادة حركة التصنيع في العالم الأمر الذي جعل من عملية التحضر والنمو الحضري عملية حتمية**(Walker Hanlon & Coal , 2020)** ، فتشير الأرقام إلى أن توزيع سكان العالم حسب المناطق (ريفية حضرية) قد بلغ 1.8 مليار ساكن في المناطق الريفية عبر العالم و 0.7 مليار في المناطق الحضرية سنة 1950 ليتجاوز عدد سكان المناطق الحضرية سنة 2025 مقدار 4.7 مليار ساكن للمناطق الحضرية سنة 2024 و3.4 مليار بالنسبة للمناطق الريفية عبر العالم كما أن عدد سكان المناطق الحضرية مرشح للارتفاع بحلول سنة 2050 إلى 6.3 مليار ساكن فيما يقابله تراجع لعدد سكن المناطق الريفية إلى 3.4 مليار عبر العالم **(Chandan & Saoulo , 2016)** وهو ما يعد تحديا كبيرا للمدن والمناطق الحضرية عبر العالم من خلال البنى التحتية اللازمة والخدمات الاساسية مثل الإسكان التعليم، الصحة، النقل وباقي الخدمات الأمر الذي يستدعي تخطيطا حضريا دقيقا وفعالا أكثر استدامة.
ولعل ابرز الأماكن التي تعرف زيادة سريعة في وتيرة النمو الحضري عبر العالم حسب تقارير هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي هي كل من قارة أفريقيا وآسيا **(Ayeni, Aborisade, & Onuminya, 2023)** وذلك نتيجة مختلف المميزات أبرزها وجود العقار على عكس القارة الأوروبية والأمريكية والتي سجلت معدلات عالية مؤخرا على مستوى توسع الرقعة الجغرافية للمدن والمناطق الحضرية، **(Yussif, Dompreh, & Gasparatos, 2023)** فحسب تقرير الأمم المتحدة فإن 14.3% من سكان القارة الأفريقية يعيشون في المناطق الحضرية في سنة 1950 لتقفز نسبة السكان الحضريين إلى 43.5 % سنة 2020 و من المتوقع أن تبلغ أكثر من 58.9% من سكان المناطق الحضرية بحلول سنة 2050 **(United Nations. Department of Economic and Social Affirs, 2018)**، والجزائر أحد أبرز المناطق التي تشهد نشاطا في تطور عدد سكان المدن في القارة الأفريقية التي ارتفع عدد سكانها الحضريين من 22.2 % سنة 1950 إلى 73.7 سنة 2020 ومن المرشح أن تتجاوز 84.5% سنة 2050 **(United Nations. Department of Economic and Social Affirs, 2018)** وهو الذي يرهن استدامة الموارد الطبيعية مع لا تكافؤ التزايد السكاني في المدن.
وربما التخطيط الحضري يعد من أبرز العوامل والمحطات المهمة في تسيير الظاهرة الحضرية بالجزائر، فقد عرفت الجزائر أولى مراحل التخطيط الحضري سنة 1914 إلى غاية سنة 1962 وعرفت هذه المرحلة بالمرحلة الكولونيالية لتأتي بعده مرحلة أخرى مختلفة تماما 1962-1989 عرفت بالمرحلة الاشتراكية ومن خلال أدوات التهيئة والتعمير وحتى من ناحية المخططات التي تضع كافة الموارد تحت تسيير الدولة **(لبعل و الأزهر، 2018)** ، لتنتقل الجزائر بعد سنة 1990 إلى التخطيط الحضري الليبيرالي وذلك بعد فشلها في تسيير المدن حسب التصور الاشتراكي للأدوات والمخططات الحضرية **(زنير ، حركات ، و جقجاق ، 2022)**، الأمر الذي أثر نوعا ما على جودة التخطيط الحضري وتسيير بقية الموارد الطبيعية الأخرى من سكن تعليم صحة نقل خدمات ...إلخ، وهو ما يتضح من خلال جزئية اللاتوازن المجالي في توزيع السكان في الجزائر عبر الأقاليم الثلاثة من مناطق ساحلية ومناطق تلية سهبية داخلية إلى مناطق صحراوية، فتشير الأرقام والمعطيات إلى أن 63% من السكان يقطنون في المدن الساحلية و التي لا تتعدى مساحتها 4% من المساحة الاجمالية للبلاد و 28% يسكنون في منطقة الهضاب العليا و التي لا تتعدى مساحتها 9% في حين يعيش 9% من السكان في إقليم الصحراء و الذي تبلغ مساحته 87% من المساحة الاجمالية **(Direction de La Construction de la wilaya de Khenchela, 2022, p. 126)**، و هذا ما يوضح إشكالية اللاتوازن المجالي للأفراد مع الموارد في الجزائر بسبب تركز عدد كبير من الخدمات (صحة، تعليم، نقل، سكن...إلخ) بالإضافة إلى عوامل الجذب الأخرى .
ربما زيادة وتيرة نمو المدن الجزائرية عشوائيا منذ ما بعد الفترة الكولونيالية مع ضعف التخطيط الحضري والتداخل الأيديولوجي الذي مر به التخطيط الحضري عوامل ساهمت في ظهور الاقتصاد غير الرسمي **(Boudiaf & Khelifa, 2020)**، فعندما يكون النمو الحضري نموا عشوائيا يعاني التخطيط الحضري من

نقص في البنية التحتية والخدمات الأساسية، **(Kadi & Boudiaf, 2019)** مما يساهم في خلق بيئة غير ملائمة للاقتصاد الرسمي، يعكس النقص في التخطيط إلى زيادة الحاجة إلى مصادر دخل غير رسمية لتلبية الحاجيات اليومية للمواطنين القاطنين بالمناطق العشوائية**(Aït-Kadi & Bouzar, 2018)** ، فالعشوائية في النمو الحضري تزيد من تفشي الاقتصاد غير الرسمي وتفرضه كنمط معيشي للأفراد القاطنين بهذه المناطق العشوائية ويكون مبررا للممارسة غير القانونية كوسيلة للبقاء وتحقيق الاستقرار المالي، ولعل أهمية هذه الورقة البحثية تكمن من خلال البحث في أسباب نشأة الاقتصاد غير الرسمي بالمدينة الجزائرية، بالإضافة إلى البحث في أوجه تأثير الاقتصاد غير الرسمي على مورفولوجية المدينة، كما تهدف هذه الورقة البحثية إلى فهم الظاهرة و تقديم تحليلات واقعية للظاهرة تقترب من تفسير الظاهرة ميدانيا، وهذا ما يساهم في الاجابة على أحد محاور الندوة والمتعلق بمدى مساهمة المتدخلين في انتاج وتطوير السكن العشوائي.

2. الإشكالية

يعتبر التخطيط الحضري أحد أهم العوامل الرئيسة في تسيير وتنظيم المدن والذي لطالما له علاقة مباشرة بمختلف الظواهر الحضرية اللاعادية كظهور السكن العشوائي والأحياء الفوضوية وتغيير في استخدامات الأراضي ...إلخ ومنها ثقافة الاقتصاد غير الرسمي في المدينة الجزائرية والذي يعتبر أحد الاشكاليات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية والذي فرض نمطا معيشيا معينا داخل المدينة الجزائرية **(راقي، 2019)** وذلك بسبب عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على استيعاب العدد المتزايد من سكان المدن، مما أدى إلى انتشار فرص العمل غير الرسمية كوسيلة للبقاء. **(ساعو و سيار، 2020)** بالإضافة إلى ذلك، ساهم غياب الأطر التنظيمية القوية وضعف البنية التحتية في نمو هذا القطاع**(Chen, 2012)** ، حيث يجد العديد من الأفراد أنفسهم مضطرين للعمل خارج الاقتصاد الرسمي لعدم توفر بدائل. أيضًا، يمكن أن يؤدي عدم الوصول إلى التعليم والتدريب المهني إلى زيادة اعتماد العمالة على القطاعات غير الرسمية، حيث تفتقر شريحة كبيرة من السكان إلى المهارات اللازمة لدخول سوق العمل الرسمي. **(Khan & Teh, 2021)**

لعل هذا النمط الاقتصادي غير الرسمي خلق نمطا معيشيا خاصا بالمدن الجزائرية باختلاف موقعها الجغرافي وتركيبتها السكانية **(Djellal & Azzouz, 2017)** فلعل اغلب المدن الجزائرية أصبحت تتميز بضعف البنية التحتية من انتشار البناءات الفوضوية وغير المخططة وغير المرخص لها، بالإضافة إلى زيادة نشاط الاسواق غير الرسمية باختلاف منتجاتها، أيظا نقص الخدمات من تعليم وصحة ونقل وهو ما يترجم أحيانا في الاكتظاظ داخل المراكز التعليمية والمدارس وحتى ظهور التعليم الموازي، بالإضافة إلى تنوع مظاهر التلوث البيئي، أيظا المشكلات الاقتصادية الأخرى من فقر وبطالة وارتفاع معدلات الجريمة في المدن الجزائرية، والذي فرض نمطا اجتماعيا اتسم بالهامشية الحضرية والعنف الحضري واللاتخطيط والعشوائيات باختلافها.

كل هذه المظاهر التي خلقها الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي لعلها أثرت على نمط الحياة داخل المدينة سواء كان ذلك وظيفيا أو مورفولوجيا ولاسيما من الناحية المورفولوجية والتي أصبحت تعطي انطباعات غير سوية على واقع المدينة، ومن خلال الطرح أعلاه للسياق الذي ساهم في وجود الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الأحياء العشوائية داخل المدينة الجزائرية يتبادر إلى ذهننا مجموعة من التساؤلات أبرزها:

-كيف نشئ الاقتصاد غير الرسمي بالمدينة الجزائرية؟

-كيف أثر الاقتصاد غير الرسمي على مورفولوجية المدينة الجزائرية؟

3. منهجية البحث

تم الاعتماد على منهجية وصفية استقرائية من خلال مراجعة الأدبيات السابقة من خلال جمع مختلف المراجع والأدبيات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث المعنون ب " تأثير الانشطة الاقتصادية غير الرسمية في الأحياء العشوائية على المدينة الجزائرية" ومحاولة القيام بمجموعة من القراءات المعمقة التي تهدف للإجابة على تساؤلات الاشكالية، إنه وللإجابة على تساؤلات الاشكالية أعلاه وجب أولا التطرق للنقاط التالية:

أ- فهم الظاهرة الحضرية في الجزائر وأسباب ظهور الأحياء العشوائية

ب- كيفية نشأة الاقتصاد غير الرسمي بالمدينة الجزائرية

ج- المظاهر المورفولوجية لتأثير الاقتصاد غير الرسمي على المدينة الجزائرية

أ- فهم الظاهرة الحضرية في الجزائر وأسباب ظهور الأحياء العشوائية

إنه ولفهم كيفية نشأة الاقتصاد غير الرسمي في المدينة الجزائرية وكيفية تأثيره على مورفولوجيتها لا بد أن نتجه نحو سياق فهم الظاهرة الحضرية في الجزائر، ومما لا شك فيه أن الظاهرة الحضرية في الجزائر لها خصوصياتها (الديمغرافية، الجغرافية، التخطيطية ...إلخ) التي تمنحها الخصوصية عن باقي الظواهر الحضرية التي شهدتها مختلف الدول المحيطة بها، ولهذا فإن فهمها يكون من خلال كل من النمو الديمغرافي والهجرة الداخلية واللذان كانا ناتجين عن مجموعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية...إلخ، وعليه سنقوم بطرح مخطط توضيحي لكيفية نشوء الظاهرة الحضرية وظهور الاحياء العشوائية في الجزائر:

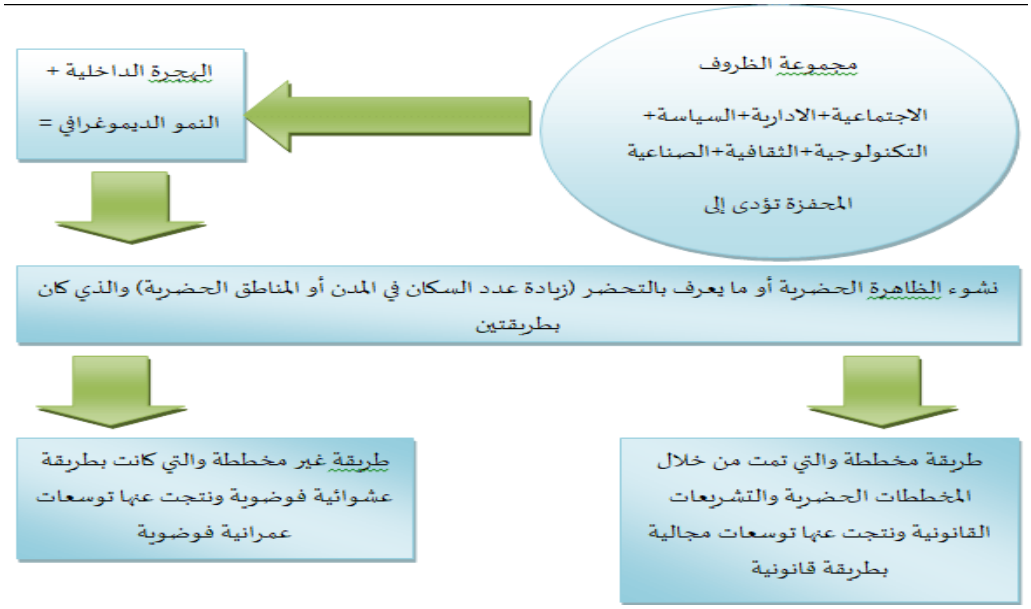

شكل 1 : يوضح كيفية نشوء الظاهرة الحضرية وظهور الاحياء العشوائية في الجزائر.

وعليه سننطلق أدناه من خلال عاملي النمو الديمغرافي والهجرة الداخلية وتأثيرهما على المجال الحضري وكيفية ظهور الأحياء العشوائية.

مرحلة 1830-1886: فمنذ سنة 1830 عرفت المؤشرات الديمغرافية تدنيا كبيرا في الأقاليم الجزائرية و ذلك كان نتيجة مجموعة من الأسباب كالأمراض و الأوبئة بتنوعها وأيضا نتيجة المقاومات الشعبية و الثورات التي قام بها المقاومون الجزائريون آنذاك للوجود الاستعماري على الأراضي الجزائرية حيث تراجعت معدلات الولادات و تزايدت معدلات الوفيات و أيضا تدني معدل الخصوبة، فقد سجلت الأرقام أن المجتمع الجزائري في سنة 1830 بلغ تعداد أفراده ما يساوي 3000000 لتتراجع أكثر سنة 1856 إلى 2496000 فرد لترتفع قليلا و بعدها تعاود التراجع منذ سنة 1872 إلى ما يقارب 2134000 فرد و بعدها تسجل ارتفاعا طفيفا غداة سنة 1886 ب 2287000 فرد **(بوهراوة و عمراوي ، 2019، صفحة 208)** ، أما من ناحية الهجرة فتميزت هذه الفترة 1830-1886 بانعدام أي أرقام أو إحصائيات نتيجة تميز هذه الفترة بالمقاومات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي.

مرحلة 1886-1966: سجلت الإحصائيات في هذه المرحلة أن معدلات الزيادة الطبيعية عرفت انتعاشا طفيفا ففي سنة 1891 بلغ تعداد المجتمع الجزائري 3575000 فرد و9602000 سنة 1960 **(بوهراوة و عمراوي ، 2019)** كان هذا الارتفاع في معدلات النمو الديمغرافي للمجتمع الجزائري نتيجة مجموعة من الظروف الاقتصادية و السياسية و الأمنية و الادارية و حتى الاجتماعية حيث تزايد و تطور الوجود السكاني الأوروبي بالجزائر، نتيجة السياسة الاستعمارية الاستيطانية في أخذ عقارات الجزائريين و تشريدهم و ما عرف آنذاك بقانون سيناتوس كونسيلت الأول و الثاني و قانون وارني **(تومي، 2006)** كل هذا أدى إلى نشوء مدن في الخريطة الجزائرية و تزايد معدلات التحضر من 8% سنة 1886 إلى 10% سنة 1906 إلى 13 % و 14 % و 16 %في كل من سنوات 1926 و 1931 و 1936 لتبقى نسبة التحضر ثابتة في كل من سنة 1948 و 1954 و 1960 ب 20% **(مليحي، 2006)** أما من ناحية عامل الهجرة فتشير الاحصائيات أنه و في الفترة 1886-1906 بلغ معدل صافي الهجرة 43.2% **(O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 85)** و هو معدل مقبول إلى حد بعيد في ظل الظروف التي كانت تعيشها الجزائر آنداك، كما تشير أيظا المعطيات في الفترة 1906-1926 ارتفع معدل صافي الهجرة إلى أكثر من نصف سكان الجزائر بمعدل 58.3 % **(O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 85)**، أدت هذه الاجراءات إلى انعاش ظاهرة

الهجرة نحو الجزائر و بروز الأنوية الحضرية الكولونيالية الاستعمارية في الأراضي الجزائرية و بداية تشكل ملامح المدن الجزائرية الحالية.

عرفت هذه الفترة تذبذبا كبيرا في عامل الهجرة الداخلية حيث اتسمت معدلات صافي الهجرة بالانخفاض وذلك يعود إلى عدة اسباب نذكر منها حالة التشبع الذي وصلت له الادارة الكولونيالية أنذاك في خلق مناطق حضرية كافية لها و للمستوطنين الأوروبيين، أدى هذا إلى تراجع عوامل الجذب و الاستقطاب التي كانت توفرها الادارة الاستعمارية لمواطنيها و المستوطنين، حيث تشير الأرقام أن معدلات صافي الهجرة انخفضت من 58.3% في الفترة 1906-1926 إلى 36.2% في الفترة 1926-1931 ليتواصل الانخفاض إلى 29% للفترة 1931-1936 و تنخفض اكثر إلى 28.5 % في الفترة الممتدة بين 1936-1948 **(O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 85)**

شهدت هذه الفترة تعافي معدلات صافي الهجرة و ذلك كان نتاج عدة ظروف منها انتهاء الحرب العالمية الثانية في العالم و عودة الجزائريين الذين شاركوا في الحرب إلى الجزائر و كذلك المعمرين و الفرنسين، و أيظا منذ 1954 نتيجة تهجير السلطات الفرنسية أنذاك للسكان و الاهالي الجزائريين القاطنين بالأرياف و المناطق الريفية كون هذه المناطق تمثل مناطق دعم للثوار خصوصا مع اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 فازداد سكان المدن التي شيدتها فرنسا أنذاك، فخلقت بذلك مناطق اسكان هامشية على ضواحي المدن الرئيسية، فتشير الارقام أن عدد سكان المدن ارتفع من 1838000 سنة 1948 إلى 2158000 سنة 1954 إلى 3378000 سنة 1966 وقفز معدل التحضر من 23.61 % إلى 25.05 % إلى 31.43 % كما أن معدل صافي الهجرة قفز من 28.5 % في الفترة 1936-1948 إلى 37.3 % للفترة 1948-1954 وليرتفع أكثر إلى 41.1 % في الفترة 1954-1966 **(O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 85)** و هنا امتدت المدن الحضرية الجزائرية أنذاك بطريقة غير مخططة و برزت الأحياء العشوائية على ضواحي المدن و الأنوية الكولونيالية الرئيسية في ظل عدم توفر أغلب الحاجيات الاجتماعية للسكان المهجرين من الأرياف نحو المدن، حيث يرى البعض أن الاستعمار الفرنسي أنذاك لم يترك بصمته على المستوى الحضري فقط في المدن الجزائرية وإنما على المستوى الأيكولوجي أيظا **(البشير ، 2005، الصفحات 18-19)**، بعد الاستقلال مباشرة باشرت الجزائر في رسم سياستها على مختلف المجالات لاسيما توجهها الاقتصادي الاشتراكي الذي أثر على النسيج الحضري للمدن بصفة عامة و للمجال الحضري الريفي بصفة خاصة، ونذكر بعضا منها:

أ-الهجرة الريفية نحو المدن الجزائرية أنذاك كان بسبب عامل التركة العمرانية الكولونيالية التي تركها الكولون و المتمثلة في المباني و المساكن و المعالم الخاصة بالمستعمر، والذي سرعان ما أدى هذا بالحكومة المؤقتة إلى إصدار الأمر رقم 62-20 المؤرخ في 24-08-1962 المتعلق بتسيير الأملاك الشاغرة التي تركها المستعمر. **(مهور باشا، 2020)** بالإضافة إلى التناقض في التوجه الاقتصادي حيث ترجم ذلك من خلال السياسات الاقتصادية مطلع السبعينات كالثورة الزراعية وما انبثق عنها من عوامل جذب للبيئة الريفية، ومن جهة أخرى في منتصف السبعينات والإتجاه نحو الثورة الصناعية وهو ما أثر على الحراك المجالي وخلق أكبر الرهانات كالتوازن المجالي.

ب-التقسيم الإداري لكل من سنة 1974-1984 حيث لعب العامل الاداري دورا كبيرا في تنشيط الهجرة الداخلية و هذا ما ادى إلى حركية كبرى شهدتها المدن الجزائرية خصوصا تلك المدن التي صنفت على أنها ولايات منذ 1974 و1984 حيث ظهرت مناطق جديدة مصنفة على أنها ولايات و بلديات مقر ولاية حيث عرفت هذه المناطق حركية مالية و اقتصادية و استثمارات الدولة المركزية أنذاك في هذه المناطق خصوصا ، حيث استهدفت الهجرة الداخلية التجمعات الحضرية على مختلف أحجامها و لعل الشكل البياني أدناه يوضح ذلك:**(Marc, 1994)**

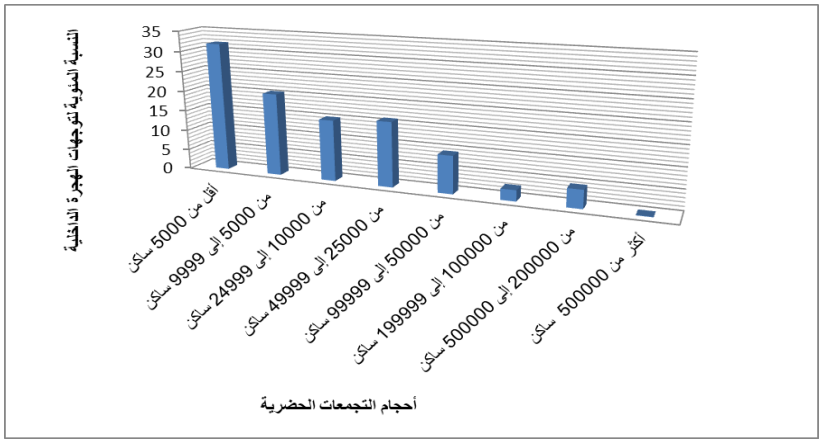

شكل 2 : أعمدة بيانية توضح توجهات الهجرة الداخلية نحو أحجام التجمعات الحضرية للفترة 1966-1987

أ- نظرا للهجرة الريفية الحضرية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة بحيث تحولت من طابع فلاحي اقتصادي بدأت تظهر مع هذه الفترة ما يسمى بالأزمة السكنية خصوصا في الثمانينيات و بدأت تظهر الأحياء غير المخططة، سارعت الجزائر في هذه الفترة إلى إنشاء مناطق الاسكان الحضري ZHUN، حيث أدت إلى زيادة معدلات صافي الهجرة نحو المدن خصوصا الساحلية و بدرجة اقل مدن الهضاب العليا، فتشير الارقام إلى أنه في الفترة 1966-1977 سجل معدل صافي الهجرة 44.5 % و واصل الارتفاع إلى 43.7 % للفترة1977-1987 **(O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 85)**

الفترة 1987_2008 : سجلت الاحصائيات أن معدل صافي الهجرة لهذه الفترة خاصة في العشرية الأولى منها 1987-1998 سجل انخفاضا بلغ 40.7 % في حين ارتفع في الفترة 1998-2008 إلى 44.3% **(O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 85)**، كان هذا التذبذب في معدلات صافي الهجرة بسبب العامل الأمني - العشرية السوداء- أدى ذلك إلى تراجع الهجرة نحو المدن ، أما في المرحلة الثانية و التي شهدت ارتفاعا في معدلات صافي الهجرة و الذي كان بسبب انتهاء العشرية السوداء أيظا الديناميكية الخدماتية التي وفرتها المدن الجزائرية بسبب ارتفاع اسعار النفط مطلع الألفية، ولعل المنحنيين البيانيين التاليين يوضحان ذلك:

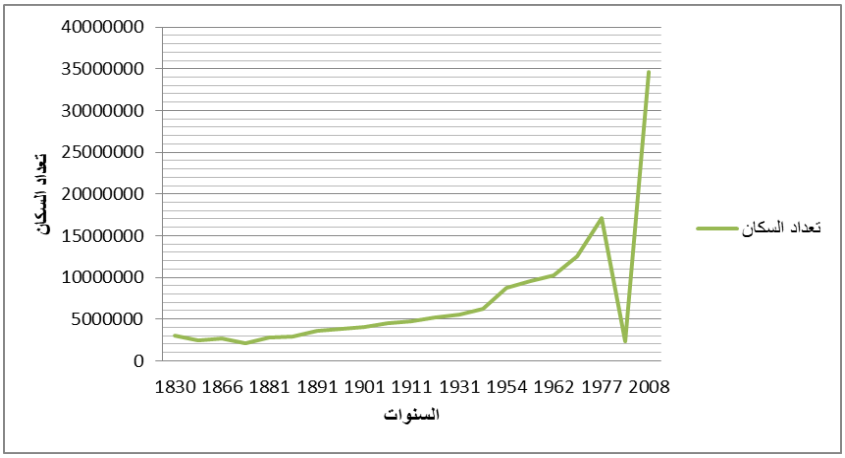

شكل 3 : منحنى بياني يوضح تطور تعداد سكان الجزائر 1830-2008

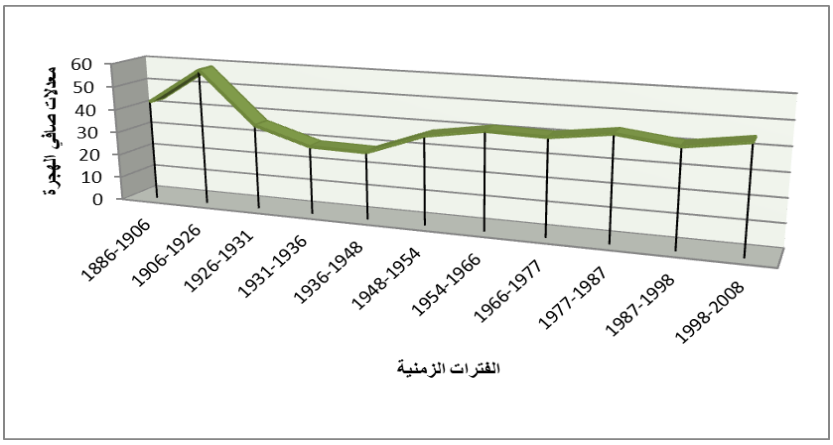

شكل 4 : منحنى بياني يوضح تطور معدلات صافي الهجرة نحو المدن في الجزائر للفترة 1886_2008

أ- كيفية نشأة الاقتصاد غير الرسمي بالمدينة الجزائرية

من خلال ما تطرقنا له في العنصر السابق من خلال محاولة فهم كيفية نشأة وتطور الظاهرة الحضرية بالجزائر والذي له علاقة مباشرة بكيفية ظهور الاقتصاد غير الرسمي بالمدينة الجزائرية، وذلك ما يتجلى في ظهور الأحياء الفوضوية والعشوائية نتيجة فشل مختلف السياسات الحضرية في إحتواء أزمة السكن والتي كانت بمثابة الانطلاقة الأولى أو الارهاصات الأولى لظهور مختلف أشكال الاقتصاد غير الرسمي كون أن الأحياء العشوائية تحولت فيما بعد إلى أحد الأماكن الرئيسية لممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وعليه:

- **المرحلة الكولونيالية:** في هذه فترة (1830-1962)، شهد المجتمع الجزائري تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة. ركز الاستعمار الفرنسي على استغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية في الجزائر، مما أدى إلى تهميش السكان الأصليين وزعزعة البنية الاقتصادية التقليدية، من خلال:

1. تهميش السكان الأصليين: المستعمر الفرنسي استولى على الأراضي الزراعية الخصبة وخصصها للمستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى تجريد الفلاحين الجزائريين من أراضيهم وإجبارهم على العمل في مزارع المستعمرين أو الانتقال إلى المدن للبحث عن فرص عمل جديدة. هذا التحول القسري أدى إلى زيادة التحضر، ولكنه لم يصاحبه توفير فرص عمل كافية في الاقتصاد الرسمي **(الجيلالي، 1965)**

2. تفكيك الاقتصاد التقليدي: الاقتصاد التقليدي الجزائري كان يعتمد على الزراعة والرعي والحرف اليدوية، وكانت هذه الأنشطة مدمجة في النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع. مع وصول الفرنسيين، تم تفكيك هذه الهياكل الاقتصادية التقليدية لصالح اقتصاد استعماري موجه نحو التصدير **(شارل ، 1982)** فرضت فرنسا نظامًا ضريبيًا وقانونيًا معقدًا، وهذا أدى إلى تطور أنشطة اقتصادية غير رسمية خارج نطاق السيطرة الاستعمارية.

3. ظهور الحرف والأعمال غير الرسمية: نشأت أشكال جديدة من العمل غير الرسمي. فالسكان المحليون ابتكروا طرقًا للبقاء من خلال التجارة غير الرسمية، والصناعات الحرفية، والعمل في مجالات خارج نطاق الاقتصاد الرسمي الذي كان يهيمن عليه المستعمرون **(عدي، 1983)** على سبيل المثال، ازدهرت الأسواق الشعبية وأشكال التجارة غير الرسمية كتعبير عن المقاومة الاقتصادية ضد السيطرة الاستعمارية.

- **النمو الحضري غير المخطط ما بعد الاستقلال :** وكان النمو الحضري غير المخطط هو أولى النقاط الرئيسية التي ساهمت في ظهور الأحياء العشوائية بالمدن الجزائرية **(قليل، 2023)**، ونحن هنا نتحدث عن أحد أهم الفترات الزمنية التي عرفت تزايدا في أعداد الاحياء العشوائية وهي الفترة الاشتراكية 1962-1989 نتيجة مجموعة من الأسباب لاسيما الاقتصادية منها حيث كان توجه الدولة الجزائرية أنذاك نحو المشاريع الاقتصادية الكبرى من خلال كل من المخطط الرباعي الأول 1970-1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977 ولم تكن

البرامج السكنية من الأولويات الكبرى للدولة الجزائرية ومع النمو الديمغرافي الكبير الذي عرفته الجزائر في السبعينيات ظهرت أعداد كبيرة من الأحياء العشوائية والتي تفتقر لأبسط مقومات الحياة **(غربي و تومي، 2024)**، ونتيجة الثقافة السائدة الريفية أنذاك التي حملها معهم أصحاب تلك الأحياء العشوائية القادمين من المناطق الريفية وإحلالهم لنمط معيشي معين متعلق بالحياة الريفية فظهرت مجموعة من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية داخل الأحياء العشوائية والتي بدورها تقع بجانب الأنوية الكولونيالية التي بناها وتركها المستعمر وبعد ذلك تمددت ثقافة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بتمدد وتزايد سكان تلك الاحياء

ب- مشكلة ضعف التخطيط الحضري: ضعف التخطيط الحضري في الجزائر أدى إلى نقص في توفير الخدمات الأساسية مثل الطرق، الكهرباء، المياه، والإسكان المناسب لاسيما في الفترة الاشتراكية التي عايشتها البلاد ما أثر بطريقة مباشرة على ظهور الأحياء العشوائية والتي أظهرت لنا نمطا معيشيا مغايرا عن ذلك النمط الموجود في الأحياء المخططة لاسيما من الناحية الاقتصادية وبروز الاسواق العشوائية ومختلف الانشطة الاقتصادية الأخرى بطريقة غير رسمية. هذا النقص دفع السكان الجدد في المناطق الحضرية إلى إنشاء مجتمعات غير رسمية أو "عشوائية" على أطراف المدن، حيث لا توجد خطط تنظيمية أو خدمات رسمية.

ث- المظاهر المورفولوجية لتأثير الاقتصاد غير الرسمي على المدينة الجزائرية

شهدت المدن الجزائرية نموًا ملحوظًا في الاقتصاد غير الرسمي خلال العقود الماضية، والذي ترك بصماته الواضحة على المدن الجزائرية، مما يطرح تحديات كبيرة أمام التخطيط الحضري المستدام وإدارة الموارد الحضرية. منها:

1- التحوّل في استخدام الأراضي: تسبب الاقتصاد غير الرسمي في تحولات في استخدام الأراضي، حيث تُحوَّلت المساحات السكنية والأماكن العامة إلى أسواق عشوائية وورش عمل غير مرخصة. بالإضافة إلى أن هذه التحولات غير المخططة تؤدي إلى تدهور جودة الحياة في المناطق الحضرية، حيث يُستخدم الفضاء الحضري بطريقة غير منظمة، مما يؤثر سلبًا على البيئة العمرانية ويزيد من الضغط على المرافق العامة **(نون ، رزاز، و علوات ، 2023)**

2- الأسواق العشوائية والبناء العشوائي: يؤدي انتشار الأسواق العشوائية في الجزائر إلى تغييرات في البنية التحتية، حيث تتعرض المرافق العامة كالطرق وشبكات المياه والكهرباء لضغط متزايد. وتفتقر هذه الأسواق إلى التخطيط المناسب، ، كما أن هذه الأسواق تُشكل تحديًا كبيرًا للبلديات الجزائرية، وتُعيق جهود التخطيط الحضري المستدام، بالإضافة إلى ظهور البناء غير المنظم، حيث تُقام العديد من المباني دون تراخيص رسمية ودون مراعاة لمعايير السلامة الهندسية. كما أن هذه الظاهرة تُساهم في زيادة المناطق العشوائية، مما يُعقِّد جهود الحكومة في توفير الخدمات الأساسية للسكان ويؤدي إلى تدهور البيئة العمرانية **(كمال، 2016)**

3- النقل غير الرسمي: يُعد النقل غير الرسمي من أبرز مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث تنتشر سيارات الأجرة غير المرخصة والحافلات الصغيرة التي تعمل خارج إطار النظام الرسمي. كما أن هذا النمط من النقل يُفاقم مشاكل الازدحام المروري ويزيد من التلوث البيئي في المدن الجزائرية، نتيجةً لعدم توفر بنية تحتية كافية لدعم هذا النوع من النشاط **(بوقنة و العابد، 2016)**

4- التحولات في الأنشطة التجارية: حيث اثر الاقتصاد غير الرسمي على المشهد التجاري للمدينة الجزائرية من خلال ظهور محلات وورش صناعية غير مرخصة داخل الأحياء السكنية، مما يؤدي إلى منافسة غير عادلة مع الأعمال التجارية الرسمية، فضلاً عن تأثيرها على جودة الحياة بسبب الضوضاء والتلوث.

5- التأثير على التصميم العمراني والخدمات الحضرية: تسبب الاقتصاد غير الرسمي في تغييرات في التصميم العمراني للمدن الجزائرية، مما أدى إلى نشوء مناطق غير متجانسة من الناحية المعمارية. كما أن هذا النمط

من التوزيع العمراني أثر سلبًا على جمالية المدن الجزائرية وتماسكها البصري **(بوشلوش ، 2018)** وحتى على الخدمات الاساسية كإمدادات الماء والكهرباء ما أدى إلى تدهور جودة الخدمات **(غاي، 2022)**

6- تأثير على الأمن والأمان: قد يؤدي النشاط الاقتصادي غير الرسمي إلى زيادة المخاطر الأمنية في المدن الجزائرية. الأسواق العشوائية والمباني غير القانونية يمكن أن تصبح بؤرًا للجريمة والانتهاكات القانونية. كما أن غياب الرقابة الرسمية في هذه المناطق يجعل من الصعب فرض القانون والنظام، مما يزيد من معدلات الجريمة **(بن يحى و قيرة، 2023)**

خاتمة

في الختام يمكننا استنتاج أن الفترة الاشتراكية (1962-1989) شهدت إهمالاً ملحوظاً لقطاع السكن من قِبل السياسات العامة الجزائرية. فقد كان التركيز الأساسي على القطاعات الاقتصادية الكبرى، مما ساهم في ظهور الأحياء العشوائية في مختلف المدن الجزائرية. هذا التحول من الريف إلى الحضر، مدفوعاً بالنمو الديموغرافي المرتفع، زاد من تعقيد مشكلة السكن في المدن، ما أدى إلى ظهور هذه الأحياء في ضواحي المدن وبعدها عن المراكز الحضرية دفع السكان إلى تطوير أنشطة اقتصادية غير رسمية لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية. هذه الأنشطة، رغم كونها حلاً مؤقتاً، أدت إلى تأثيرات سلبية واضحة على الحياة العامة ومورفولوجية المدن. تسببت في تغيير استخدام الأراضي، مما أعاق التخطيط الحضري الرسمي وصعّب تقديم الخدمات الأساسية بفعالية، من ناحية أخرى، برزت مشاكل بيئية خطيرة مثل التلوث، الرمي العشوائي للنفايات، وعدم احترام مخططات تسيير النفايات المنزلية والصناعية. هذه المشكلات تعود إلى الإدارة العشوائية للعوادم الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مما أثر سلباً على جودة البيئة والحياة الحضرية.

المراجع

Aït-Kadi, M., & Bouzar, M. (2018). Informal Sector and Urban Growth: A Study of Algerian Metropolitan Areasl. . *Economic Research Journa, Spain, 11*(2), pp. 103-120.

Ayeni, A., Aborisade, A., & Onuminya, T. (2023). Urban Development in Africa and Impact on Biodiversity. *Curr Landscape Ecol Rep*(8), pp. 73–89.

Boudiaf, S., & Khelifa, R. (2020). Urban Sprawl and Informal Economy in Algerian Cities: Challenges and Perspectives. *Journal of Urban Planning and Development, England, 146*(4).

Chandan , D., & Saoulo , T. (2016, 05 20). *world bank*. Consulté le 08 15, 2024, sur a tale of many cities: monitoring the world's urban transformation: https://blogs.worldbank.org/opendata/tale-many-cities-monitoring-worlds

Chen, M. (2012). The Informal Economy: Definitions, Theories and Policies. *International Journal of Development Issues, USA, 11*(1), pp. 37-56.

Direction de La Construction de la wilaya de Khenchela. (2022). *LE SCHÉMA NATIONAL D'AMÉNAGEMENT DU TERRITOIRE 2030 ACTUALISÉ.* alger: Ministère de l'habitat de l'urbanism et de la vile.

Djellal, F., & Azzouz, H. (2017). The Role of Urbanization in Shaping the Informal Economy in Algeria. . *Journal of Economic Policy, Italy, 14*(1), pp. 55-74.

Kadi, K., & Boudiaf, S. (2019). The Impact of Urban Planning Deficiencies on the Informal Economy in Algiers. *Urban Studies Research, Spain*.

Khan, T., & Teh, D. (2021). Informal Economy: An Urban Context Focus. *Urbanization and Development, England, 15*(3), pp. 45-60.

Marc, c. (1994). L'urbanisation en Algérie :idées reçues et réalites n85,P69. *travaux de l'intitut géographique de reims*, France, pp. 59-72.

O.N.S Collections Statistiques. (2008). *ARMATURE URBAINE.* . El Annasser - ALGER: La Direction Technique Chargée des Statistiques Régionales, l'Agriculture et de la Cartographie.

United Nations. Department of Economic and Social Affirs. (2018). ***Population Division(2018) world Urbanization Prospects : The 2018 Revision.*** **New York: Online Edition.**

Walker Hanlon, w., & Coal , S. (2020). City Growth, and the Costs of the Industrial Revolution. ***The Economic Journal, switzerland, 130*****(626), pp. 462–488.**

Yussif, K., Dompreh, E., & Gasparatos, A. (2023). Sustainability of urban expansion in Africa: a systematic literature review using the Drivers–Pressures–State–Impact–Responses (DPSIR) framework. ***Sustain Sci, USA,*** **(18), pp. 1459–1479.**

العربي البشير . (2005). □□□□□□□ □□□□□□□□ □ □□□□□□□ □□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□ □□□□□□□□□□ (الإصدار الطبعة الأولى). صفاقس: دار نهى للنشر.تونس.

الهواري عدي. (1983). □□□□□□□□□□ □□□□□□□ □□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ ***1830-1960*** (الإصدار الطبعة الأولى). (عبدالله جوزيف ، المترجمون) بيروت: دار الحداثة للطبع والنشر والتوزيع. فرنسا.

أمال لبعل، و العقبي الأزهر. (2018). التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر. □□□□ □□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□□□ ***7*****(1)، الصفحات 247-268.**

باية ساعو، و زبيدة سيار. (2020). اشكالية الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الاقتصاد. □□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ ***14*****(1)، الصفحات 237-247.**

حليم مهور باشا. (2020). دور السياسات العمرانية في توجيه النمو الحضري بمدينة سطيف في الجزائر. □□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□ ***2*****(6)، الصفحات 46-66.**

دراجي راقي. (2019). واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات مكافحته. □□□□ □□□ □□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□ ***1*****(1)، الصفحات 11-28.**

ر زنير ، م.أ حركات ، و ع.ا جقجاق . (2022). المنظومة القانونية و التشريعية للتخطيط المجالي و الحضري في الجزائر - الواقع و الرهانات-. □□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□□□ ***9*****(2)، الصفحات 816-834.**

روبير اجيرون شارل.(1982). □□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□ (الإصدار الطبعة الاولى). (عيسى العصفور، المترجمون) باريس: دار نشر عويدات بيروت. فرنسا.

رياض تومي. (2006). أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضري مدينة الحروش نموذجا. □□□□□ □□□□□□□. قسنطينة ، جامعةالإخوة منتوري، الجزائر: غير منشورة.

س بوقنة، و س العابد. (2016). النقل غير الرسمي والتنمية الحضرية المستدامة (دراسة تحليلية قياسية في مدينة باتنة). □□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□□□ ***6*****(2)، الصفحات 267-288.**

ع.أ بوشلوش . (2018). التصميم العمراني بين المتطلبات التصميمية و عقلنة العقار الحضري حالة القطاعين العمرانين الرابع و السابع – مدينة ميلة-. □□□□ □□□□□□□ □ □□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□□□ ***15*****(4)، الصفحات 86--101.**

ع.ا نون ، م.ع.ا رزاز، و م علوات . (2023). رصد التوسع العمراني على الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعارعن بعد في سهل الشلف الأعلى – بلدية خميس مليانة أنموذجا- خلال الفترة (1985-2020م). □□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□□□ ***15*****(2)، الصفحات 401-424.**

عبد الحق غربي، و رياض تومي. (2024). النمو الحضري والأزمة السكنية في المدينة الجزائرية -جهود السلطات العمومية في مواجهة رهانات الواقع-. □□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□ ***9*****(1)، الصفحات 139-150.**

عبد الرحمان الجيلالي. (1965). □□□□□ □□□□□□□□ □□□□□ (الإصدار الطبعة الثانية). بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.لبنان.

عبد القادر بن يحى، و اسماعيل قيرة. (2023). تطور الجريمة في الوسط الحضري: قراءة سوسيولوجية في بنية عصابات الأحياء. □□□□ □□□□□□□ □□ □□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□□□ ***7*****(2)، الصفحات 273-295.**

عزالدين بوهراوة ، و صلاح الدين عمراوي . (2019). النمو الديمغرافي و تحولاته في الجزائر . □□□□ □□□□□□□ □□ □□□□□□□ □□□□□□□□□ □ □□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□□□ ***10*****(4)، الصفحات 205-214.**

ف غاي. (2022). التخطيط الحضري وتطبيقاته في الجزائر. □□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□□□ ***21*****(2)، الصفحات 171-185.**

م.أ كمال. (2016). التدابير والإجراءات المقررة لمواجهة مخالفة قواعد البناء والتعمير. □□□□ □□□□□□□□ ***11*****(1)، الصفحات 513-529.**

مليحي ,ن .(2006) .مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة :حي رقايزي وقواجلية نموذجا .□□□□□□ □□□□□□□□□ .قسنطينة ,جامعة الإخوة منتوري ,الجزائر :غير منشورة.

ه قليل. (2023). تقدير الهجرة الداخلية في الجزائر مقارنة بين الطرق غير المباشرة. □□□□ □□□□□□□ □ □□□□□□□□□ ***15*****(1)، الصفحات 59-77.**